وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

دولة الكويت
وزارة العدل

نشرة الصحافة اليومية

اليــوم:	الخميس
التاريخ :	١١-٢-٢٠٢١

القبس
محليات

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

اللجنة الفنية للقانون الدولي تسلِّم تقريرها إلى وزير العدل قريباً

جرائم الحرب.. ضمن المنظومة التشريعية الكويتية

مبارك حبيب

علمت **القبس** من مصدر مطلع ان الأمانة الفنية للجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني التي يترأسها المستشار عادل العيسى، انتهت من مذكرة إحالة مشاريع قوانين أبرزها: قانون الجرائم الدولية، حيث انه ولأول مرة تم إدراج جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وجريمة إبادة الجنس البشري ضمن المنظومة التشريعية الوطنية للكويت، فضلا عن ذلك تم الانتهاء من إعداد مشروع قانون يجرم لأول مرة استخدام شارتي الهلال الأحمر والصليب الأحمر.

وقال المصدر ان هذه المشاريع بقوانين سيتم تقديمها إلى وزير العدل نواف الياسين الذي يترأس اللجنة، خلال الأيام القليلة المقبلة، وذلك تمهيداً للسير في إصدار التشريعات، وكذلك المرسوم الخاص بالتصديق على البروتوكول الثاني لاتفاقية حماية الممتلكات الثقافية.

واشار المصدر إلى ان هناك اهتماما كبيرا بعمل اللجنة من قبل الحكومة، مبيناً أنه ومن خلال تنفيذ خطة عمل هذه اللجنة فقد تم تشكيل فرق عمل متخصصة في مجال التشريع ضمت في عضويتها إضافة إلى أعضاء اللجنة وأعضاء الأمانة الفنية لها ممثلين عن وزارة العدل، وزارة الدفاع، وزارة الخارجية، وزارة الداخلية، وزارة الإعلام، وزارة الصحة، الفتوى والتشريع، الهلال الأحمر الكويتي والمجلس الأعلى للفنون والثقافة والآداب.

نواف الياسين

عادل العيسى

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	١١-٢-٢٠٢١	٣	١٧٠٢٢

الجريدة
محليات
وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

«العدل»: ترقية 389 موظفاً بالأقدمية

محمد راشد

علمت "الجريدة" من مصادر مطلعة أن وكيل وزارة العدل عمر الشرقاوي، أصدر قرارا إداريا مطلع الأسبوع الجاري، بترقية عدد كبير من موظفي الوزارة العاملين في مختلف الإدارات بالأقدمية.

ونص القرار على أنه "يرقى بالأقدمية الموظفون المدرجة أسماؤهم بالكشوفات الخاصة بهذا القرار، إلى مربوط الدرجة المبينة قرين اسم كل موظف، وفقا لأحكام مواد ديوان الخدمة المدنية، اعتبارا من 1 يناير 2021، ويصرف لكل منهم أول مربوط الدرجة مضافا إليها علاوة من علاواتها الدورية".

وأشارت المصادر إلى ان القرار شمل ترقية 3 موظفين بالديوان العام (سكرتيران، ومنفذ معاملات)، في حين تمت ترقية 26 موظفا وموظفة في إدارة قطاع التسجيل العقاري والتوثيق، شملت مسميات وظيفية عدة، مثل موثق، ومنسق إداري معاملات، وطباع، وسكرتير أول، ومسجل أول بيانات، ومنفذ طباعة، ومعقب معاملات.

وكان النصيب الأكبر للترقيات بالأقدمية وفقا للقرار، للعاملين في الشؤون القضائية، إذ بلغ عددهم 360 موظفا وموظفة، تنوعت مسمياتهم الوظيفية بين منفذ أحكام جزائية، وسكرتير، وأمين سر جلسة، ومعقب معاملات، وباحث قانوني، وموثق، ومندوب إعلان أحكام، ومشرف تسجيل بيانات، وكاتب أول حسابات، ومساعد أول منسق إداري معاملات، وكاتب أول قانون، وأمين أول خزينة، ومنفذ معاملات، وطباع، ومهندس حاسوب، ومنفذ أعمال سكرتارية، ومفتش أمن وسلامة، ومراسل، وفني اتصالات/ لاسلكي، وفني ثان إلكترونيات/ راديو وتلفزيون، وغيرهم.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	١١-٢-٢٠٢١	٢	٤٥٦٥

الراي

محليات

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

آلية لصرف مبالغ مالية للمبلغين عن قضايا الفساد

| كتب أحمد عبدالله |

أعلن الأمين العام للهيئة العامة لمكافحة الفساد «نزاهة» بالإنابة الدكتور محمد بوزبر أنه «تم إقرار آلية صرف مبلغ مالي للمُبلّغ عن قضايا الفساد في حال حصول الهيئة على حكم نهائي في البلاغ الذي قدمه ونسبة من المبلغ الذي تم الابلاغ عنه، فضلاً عن التكريم المعنوي، لافتة إلى أنه سيتم الإعلان قريباً عن احدى الحالات التي ستحصل على مبلغ». وشدد بوزبر، في تصريحات لتلفزيون الكويت، ليل الثلاثاء الماضي، على أن الحماية مكفولة لجميع المبلغين، مشيراً إلى أن موظفي «نزاهة» أقسموا على عدم البوح بأي معلومة.

وأكد بوزبر أن كرامات الناس خط أحمر، مردفاً «تأتينا شكاوى بالمئات وليست كلها ذات قيمة».

محمد بوزبر

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	١١-٢-٢٠٢١	٣	١٥٠٨٩

الراي

محليات

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

فيصل القطامي لـ «الراي»: صدرت فيها 8 أحكام قضائية مختلفة الدرجات

إحالات «نزاهة» للنيابة وصلت... 46 بلاغاً

| كتب أحمد عبدالله |

كشف مراقب البلاغات والتحقيق في الهيئة العامة لمكافحة الفساد «نزاهة» فيصل القطامي أن «عدد الإحالات التي قامت بها الهيئة للنيابة العامة وصلت إلى 46 إحالة»، لافتاً إلى صدور أحكام قضائية في هذه الإحالات على النحو التالي: 3 بلاغات حكم إدانة (أول درجة)، وبلاغان حكم إدانة (محكمة الاستئناف)، وبلاغ واحد حكم إدانة (محكمة التمييز)، وبلاغان حكم براءة.

وبين القطامي في تصريح لـ«الراي» أن «الهيئة تقوم فور علمها بوجود شبهة جريمة فساد بجمع المعلومات بشأنها، ولها أن تقرر إحالتها إلى الجهات القضائية المختصة كما هو وارد بنص المادة (24) من قانون إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد رقم 2 لسنة 2016».

وفي ما يتعلق بعملية الرصد، قال القطامي «يكون الرصد لكافة الموضوعات المنشورة بشكل رسمي أو غير رسمي في وسائل الإعلام أو التواصل الاجتماعي أو غيرهما، والتحقق من جديتها ومصداقيتها وإذا تبين وجود شبهة جريمة من جرائم الفساد تباشر الإجراءات التي رسمها القانون للبلاغ، بما فيها التحري والتحقيق والاستعلام من الجهات

فيصل القطامي

المختلفة ومن ثم إحالة المتسبب إلى النيابة العامة أو إلى أي جهة أخرى مختصة، و هناك احالات للنيابة العامة من واقع ما تم رصده عن طرق الهيئة من شبهات لجرائم فساد».

وأشار القطامي إلى «ما نصت عليه اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والمعتمدة في الكويت بموجب القانون رقم 47 لسنة 2006 في المادة (6) (تكفل كلّ دولة طرف، وفقاً للمبادئ الأساسية لنظامها القانوني، وجود هيئة أو هيئات حسب الاقتضاء)، تتولى منع الفساد»، لافتاً إلى أن «الكويت بادرت بإنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد بموجب القانون رقم 2/ 2016 بهدف مكافحة الفساد وحماية أجهزة الدولة من جرائمه ودرء مخاطره وآثاره وملاحقة مرتكبيه واسترداد الأموال والعائدات من ممارسته وفقاً للقانون».

قطاع كشف الفساد والتحقيق

في حديثه عن قطاع كشف الفساد والتحقيق، قال القطامي «يختص القطاع بتلقي البلاغات والشكاوى والمعلومات المتعلقة بجرائم الفساد المقدمة إليه ودراستها، وله في سبيل ذلك الاطلاع على السجلات والمستندات والوثائق المتعلقة بالجريمة محل البلاغ، وكذلك طلب موافاته بأي بيانات أو معلومات أو وثائق متعلقة بها، وقد منح القانون موظفي الهيئة الذين يحددهم الرئيس صلاحية ضبط المخالفات وتحرير المحاضر تساعدهم في أداء عملهم. وفي حال التأكد من أن الواقعة تشكل شبهة جريمة فساد، تتم إحالتها الى جهة التحقيق المختصة».

شروط تقديم البلاغ

قال القطامي «إن ثمة شروط للتقدم ببلاغ منها أن يكون البلاغ مقدم ضد احدى الفئات الواردة في المادة (2) من قانون انشاء الهيئة وان تكون الجريمة ضمن جرائم الفساد الواردة بذات القانون».

جرائم تختص بها «نزاهة»

في رده على سؤال حول الجرائم التي تختص بها «نزاهة»، أوضح القطامي جرائم الفساد وردت في المادة (22) من قانون الهيئة وهي:

(جرائم الاعتداء على الأموال العامة - جرائم الرشوة واستغلال النفوذ - جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب - جرائم التزوير والتزييف - الجرائم المتعلقة بسير العدالة - جريمة الكسب غير المشروع - جرائم التهرب الجمركي - جرائم التهرب الضريبي - جرائم إعاقة عمل الهيئة والضغط عليها لعرقلة أدائها وواجباتها أو التدخل في اختصاصها أو الامتناع عن تزويدها بالمعلومات المطلوبة - جرائم حماية المنافسة - جرائم الكشف عن العمولات التي تقدم في العقود التي تبرمها الدولة - أي جرائم أخرى ينص عليها قانون آخر باعتبارها جرائم فساد).

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	١١-٢-٢٠٢١	٣	١٥٠٨٩

الكويتية
صوت الكويت
محليات
وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

أصدرت بياناً بشأن ما أثير مؤخراً عن القضية

«الفتوى»: «النيابة» وحدها صاحبة الصفة في حضور دعوى «المنطاد» المدنية

أصدرت إدارة الفتوى والتشريع بياناً توضيحياً بشأن ما أثير مؤخراً عن قضية المنطاد الراداري في وسائل التواصل الاجتماعي تود الفتوى والتشريع أن توضح الحقائق التالية:

إحدى طائرات شركة طيران الجزيرة قد اصطدمت بسلك المنطاد الراداري المشار إليه مما ترتب عليه تلفيات لحقت به، وتولت النيابة العامة التحقيق في تلك الواقعة وانتهت إلى تحريك الدعوى الجزائية ضد قائدي الطائرة المذكورة وقيدت الواقعة برقم 1009 لسنة 2018 جنح مفوضه.

وأضافت: أقامت الفتوى والتشريع دعوى إثبات حالة مستعجلة برقم 456 لسنة 2019 مستعجل3- وندبت المحكمة خبيراً فيها أثبت تلفيات المنطاد وترك تقدير قيمتها لمحكمة الموضوع وحكمت فيها المحكمة بجلسة 8-4-2019 بإنتهاء الدعوى وتأييد الحكم في الاستئناف رقم 726 لسنة 2019 .

ولدى نظر الجنحة بجلسة 19-6-2019 حضر محامي الفتوى والتشريع نائباً عن وزارة الدفاع مدعيا مدنيا بطلب الحكم بإلزام المتهمين والشركة متضامنين بأداء مبلغ مليون دينار على سبيل

التعويض المؤقت وتوالت جلسات المحاكمة وحضر فيها جميعاً محامي الفتوى وقدم مذكرات الدفاع وحوافظ المستندات التي تقطع بثبوت الاتهام .

وبتاريخ 30-10-2019 قضت المحكمة حضورياً:

- حبس المتهمين لمدة سنة مع الشغل والنفاذ عن التهمة المسندة إليهما وأمرت كل منهم بدفع كفالة مقدارها 20 الف دينار لوقف التنفيذ إلى حين صيرورة الحكم نهائياً .

-إحالة الدعوى إلى المحكمة المدنية المختصة لنظرها والفصل فيها .

- طعن المتهمين على الحكم سالف الذكر بالاستئناف رقم 13045 لسنة 2019 جنح مستانفه1- وتحدد لنظره جلسة 7-9-2020 وبتلك الجلسة حضر محامي الفتوى والتشريع إلا أن المحكمة رفضت إثبات حضوره نظراً لإحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المدنية المختصة ومن ثم ليس له صفة في الحضور.

وأوضحت أن النيابة العامة هي - وحدها - صاحبة الصفة في الحضور في هذه القضية الجزائية ولايجوز للمدعي المدني الحضور أمام تلك المحكمة لانفصال الدعوى المدنية عن الدعوى الجزائية.

وذكرت أن الفتوى والتشريع أقامت الدعوى المدنية رقم 1914 لسنة 2019 أمام الدائرة ت-م-ك/ 11 ضد الشركة المذكورة للمطالبة بالتعويض وقد قضت فيها المحكمة - وفق صحيح القانون - بوقفها تعليقاً لحين الفصل في الدعوى الجزائية المشار إليها بحكم نهائي.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	١١-٢-٢٠٢١	٤	٢٦٠٢

الوسط

مجلس أمة

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

اقترح لاستبدال وكيل العدل برئيس التفتيش القضائي في عضوية مجلس القضاء

تقدم النائب الدكتور عبد الله الطريجي باقتراح بقانون بتعديل المادة الثانية من القانون رقم 114 لسنة 2014م بشأن تعديل بعض احكام القانون رقم 23 لسنة 1990م في شأن تنظيم القضاء.

وطبقا للتعديل فإنه يشكل المجلس الأعلى للقضاء برئاسة رئيس محكمة التمييز، وعضوية كل من نائب رئيس محكمة التمييز،ورئيس محكمة الاستئناف ونائبه ،ورئيس المحكمة الكلية ،وأقدم اثنين من وكلاء محكمتي التمييز والاستئناف الكويتيين، وأخيرا يتم استبدال وكيل وزارة العدل برئيس إدارة التفتيش القضائي في مجلس القضاء

وتضمن التعديل أيضا أن يكون التعيين في وظيفة رئيس محكمة التمييز من رجال القضاء الذين لا تقل درجتهم عن مستشار أو من في درجته من أعضاء النيابة العامة، بشرط أن يكون قد سبق له العمل بالقضاء وشغل هذه الدرجة لمدة لا تقل عن عشر سنوات، وتعيين نائب رئيس محكمة التمييز ورئيس محكمة الاستئناف ونائب رئيس محكمة الاستئناف ورئيس المحكمة الكلية من رجال القضاء الذين لا تقل درجتهم عن مستشار أو من في درجته الذين امضوا في هذه الدرجة مدة لا تقل عن عشر سنوات،

على أن يتم التعيين بمرسوم بناء على عرض وزير العدل بعد أخذ رأي المجلس الأعلى للقضاء، وذلك لمدة خمس سنوات غير قابلة للتجديد يعود بعدها شاغل الوظيفة للعمل في القضاء وفق اقدميته وله أن يطلب الإحالة للتقاعد.

ويعين وكلاء محكمة التمييز ووكلاء محكمة الاستئناف ونائب رئيس المحكمة الكلية من رجال القضاء الذين لا تقل مدة خدمتهم عن خمس وعشرين سنة متصلة منها عشر سنوات على الأقل بدرجة مستشار أو من في درجته، وذلك دون الاخلال بترتيب الاقدمية الخاصة بكل منهم عند تعيينه في القضاء. واشترط التعديل أن يكون التعيين في وظيفة النائب العام من رجال القضاء الذين لا تقل درجتهم عن مستشار أو من في درجته من أعضاء النيابة العامة الذين أمضوا في هذه الدرجة مدة لا تقل عن عشر سنوات ، ويعين في وظيفة المحامين العامين الأول ، والمحامين العامين من رجال القضاء الذين لا تقل مدة خدمتهم عن عشرين سنة متصلة منها عشر سنوات على الأقل في وظيفة مستشار أو من في درجته وذلك دون الاخلال بترتيب الاقدمية الخاصة بكل منهم عند تعيينه في القضاء.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	١١-٢-٢٠٢١	٤	٣٧٢٧

الأنباء
مجلس أمة
وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

اقترح استبدال وكيل العدل برئيس التفتيش القضائي في عضوية مجلس القضاء

عبدالله الطريجي: تعيين رؤساء المحاكم والنائب العام لـ 5 سنوات غير قابلة للتجديد

التعيين في وظيفة رئيس محكمة التمييز من رجال القضاء الذين لا تقل درجتهم عن مستشار من أعضاء النيابة العامة

قدم النائب د. عبدالله الطريجي اقتراحا بقانون بتعديل المادة الثانية من القانون رقم 114 لسنة 2014م بشأن تعديل بعض احكام القانون رقم 23 لسنة 1990م في شأن تنظيم القضاء.

وطبقا للتعديل فإنه يشكل المجلس الأعلى للقضاء برئاسة رئيس محكمة التمييز، وعضوية كل من نائب رئيس محكمة التمييز، ورئيس محكمة الاستئناف ونائبه، ورئيس المحكمة الكلية، وأقدم اثنين من وكلاء محكمتي التمييز والاستئناف الكويتيين، وأخيرا يتم استبدال وكيل وزارة العدل برئيس إدارة التفتيش القضائي في مجلس القضاء.

وتضمن التعديل أيضا أن يكون التعيين في وظيفة رئيس محكمة التمييز من رجال القضاء الذين لا تقل درجتهم عن مستشار أو من في درجته من أعضاء النيابة العامة، بشرط أن يكون قد سبق له العمل بالقضاء وشغل هذه الدرجة لمدة لا تقل عن عشر سنوات، وتعيين نائب رئيس محكمة التمييز ورئيس محكمة الاستئناف ونائب رئيس محكمة الاستئناف ورئيس المحكمة الكلية من رجال القضاء الذين لا تقل درجتهم عن مستشار أو من في درجته الذين امضوا في هذه الدرجة مدة لا تقل عن عشر سنوات، على أن يتم التعيين بمرسوم بناء على عرض وزير العدل بعد أخذ رأي المجلس الأعلى للقضاء، وذلك لمدة خمس سنوات غير قابلة للتجديد يعود بعدها شاغل الوظيفة للعمل في القضاء وفق اقدميته وله أن

د. عبدالله الطريجي

يطلب الإحالة للتقاعد.

ويعين وكلاء محكمة التمييز ووكلاء محكمة الاستئناف ونائب رئيس المحكمة الكلية من رجال القضاء الذين لا تقل مدة خدمتهم عن خمس وعشرين سنة متصلة منها عشر سنوات على الأقل بدرجة مستشار أو من في درجته، وذلك دون الاخلال بترتيب الاقدمية الخاصة بكل منهم عند تعيينه في القضاء.

واشترط التعديل أن يكون التعيين في وظيفة النائب العام من رجال القضاء الذين لا تقل درجتهم عن مستشار أو من في درجته من أعضاء النيابة العامة الذين أمضوا في هذه الدرجة مدة لا تقل عن عشر سنوات، ويعين في وظيفة المحامين العامين الأول، والمحامين العامين من رجال القضاء الذين لا تقل مدة خدمتهم عن عشرين سنة متصلة منها عشر سنوات على الأقل في وظيفة مستشار أو من في درجته وذلك دون الاخلال بترتيب الاقدمية الخاصة بكل منهم عند تعيينه في القضاء، ويكون التعيين في الوظائف السابقة بمرسوم بناء على عرض وزير العدل وموافقة المجلس الأعلى للقضاء وذلك لمدة خمس سنوات غير قابلة للتجديد يعود بعدها شاغل الوظيفة للعمل في القضاء وفقا لأقدمية.

ويكون التعيين في وظائف النيابة العامة الأخرى والترقية اليها بمرسوم بناء على عرض وزير العدل بعد أخذ رأي النائب العام وموافقة المجلس الأعلى للقضاء.

ويوضع وكيل النيابة (ت) تحت التجربة ويجوز فصله من العمل بقرار من الوزير بعد أخذ رأي النائب العام إذا ثبت أنه غير صالح للقيام بأعباء الوظيفة، ويعتبر مثبتا بمجرد ترقيته الى الوظيفة الأعلى وتحتسب مدة التجربة ضمن مدة الخدمة، ويسري في هذا شأن أعضاء النيابة العامة كافة شروط التعيين المقررة بالنسبة للقضاة المبينة في المادة 19 من هذا القانون.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	١١-٢-٢٠٢١	١٢	١٦٠٩٠

الأنباء

مجلس أمة

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

اقترحوا إلغاء شرط حضور الحكومة لصحة انعقاد جلسات مجلس الأمة

5 نواب: تعقد الجلسة متى اكتمل النصاب دون أن ينال من صحة انعقادها كون جميع الحاضرين من غير الوزراء

شعيب الموريزي

خالد العتيبي

مساعد العارضي

د. بدر الداهوم

ثامر السويط

تقدم 5 نواب باقتراح بقانون بإضافة فقرة خامسة الى المادة 74 من القانون رقم 12 لسنة 1963 بشأن اللائحة الداخلية لمجلس الأمة.

ويقضي الاقتراح الذي تقدم به كل من النواب مساعد العارضي وثامر السويط وخالد العتيبي ود.بدر الداهوم وشعيب الموريزي بأن تكون جلسة المجلس صحيحة متى اكتمل النصاب القانوني اللازم لانعقادها، ولا يشترط حضور الحكومة لصحة انعقادها.

ونص الاقتراح على ما يلي:

(مادة أولى): تضاف فقرة خامسة الى المادة 74 من القانون رقم 12 لسنة 1963 المشار إليه نصها الآتي:

«تعقد الجلسة متى اكتمل النصاب القانوني من دون أن ينال من صحة انعقادها أن يكون جميع الأعضاء الحاضرين من غير الوزراء».

(مادة ثانية): ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره.

ونصت المذكرة الإيضاحية على ما يلي:

تنص المادة 90 من الدستور على أن (كل اجتماع يعقده المجلس في غير الزمان والمكان المقررين لاجتماعه يكون باطلا، وتبطل بحكم القانون القرارات التي تصدر فيه) كما تنص المادة 97 على أنه (يشترط لصحة اجتماع مجلس الأمة حضور أكثر من نصف أعضائه، وتصدر القرارات بالأغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين، وذلك في غير الحالات التي تشترط فيها أغلبية خاصة وعند تساوي الأصوات يعتبر الأمر الذي جرت المداولة في شأنه مرفوضا).

ويستفاد من النصين السابقين أن المشرع الدستوري اشترط لصحة اجتماع مجلس الأمة شروطا ثلاثة:

الأول أن يعقد الاجتماع في الزمان المقرر، والثاني أن يعقد الاجتماع في المكان المقرر، والثالث أن يحضر الاجتماع أكثر من نصف الأعضاء.

ولم تتضمن المذكرة التفسيرية للدستور أي تعليق على نص المادة 97 وبالتالي فإن فهم مقصود تلك المادة إنما يتم من خلال المعنى المباشر للنص.

وواضح أن المشرع الدستوري اكتفى، في إطار بيان النصاب اللازم لصحة اجتماعات مجلس الأمة، بحضور أكثر من نصف الأعضاء. ولما كانت المادة 80 من الدستور تنص على أنه يتألف مجلس الأمة من 50 عضوا ينتخبون بطريقة الانتخاب العام السري المباشر وفقا للأحكام التي يبينها قانون الانتخاب.

ويعتبر الوزراء غير المنتخبين بمجلس الأمة أعضاء في هذا المجلس بحكم وظائفهم، فإن هذا يعني أنه يكفي، لصحة اجتماعات مجلس الأمة، حضور أكثر من نصف الأعضاء سواء كان هذا النصف الذي حضر يتكون من أعضاء منتخبين فقط أو أعضاء منتخبين وأعضاء بحكم وظائفهم (أي وزراء).

وبناء على ذلك فإنه متى حضر في الزمان والمكان المقررين لاجتماع مجلس الأمة أكثر من نصف الأعضاء صحيحا سواء بحضور الوزراء، أو بعضهم أو من دون حضورهم.

صحيح أن المادة 116 من الدستور تنص على أن تمثل الوزارة في جلسات المجلس برئيسها أو ببعض أعضائها. إلا أن هذه المادة تنظم ثلاث مسائل: الأولى هي حق رئيس مجلس الوزراء والوزراء في الحديث في أثناء جلسات المجلس وحيث توجب منحهم الكلام كلما طلبوا ذلك أما الثانية فهي الرخصة التي منحها المشرع الدستوري لرئيس مجلس الوزراء والوزراء في الاستعانة بكبار الموظفين ورخصة إنابتهم عنهم في الحديث، أما الثالثة فهي حق المجلس في طلب حضور الوزير المختص عند مناقشة أمر يتعلق بوزارته.

أما بالنسبة لما تنص عليه الفقرة الأخيرة من تلك المادة وهو (ويجب أن تمثل الوزارة في جلسات المجلس برئيسها أو بعض أعضائها) فإن المقصود بذلك هو التأكيد على عدم جواز تمثيل الوزارة بغير رئيس الوزراء أو الوزراء. أي وضع حدود للرخصة التي منحها المشرع الدستوري لرئيس الوزراء والوزراء بالاستعانة بكبار الموظفين ونيابتهم عنهم، وهذه الحدود هي عدم جواز تكليف كبار الموظفين بتمثيل الحكومة في جلسات المجلس، أي إن المادة 116 لا تشترط (حضور) الوزراء كي تصح اجتماعات مجلس الأمة، بل هي تقصر حق (تمثيل) الوزارة في جلسات مجلس الأمة على رئيس مجلس الوزراء أو الوزراء.

ولو أن المشرع الدستوري أراد حقا أن يوجب لصحة إلغاء اجتماع المجلس امتنعت عن حضور الجلسة، وهو ما مارسته الحكومة فعلا وعطلت بسبب هذه الممارسة جلسات مجلس الأمة لمدة قاربت الشهرين وتستطيع الحكومة أيضا بغيابها تعطيل انعقاد الجلسات الخاصة التي يدعو إليها الرئيس أو عشرة أعضاء وفقا لحكم المادة 72 من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة، بل إن غياب الحكومة المتعمد أو المعذور في هذه الحالة سيؤدي إلى تعطيل حق أغلبية أعضاء المجلس المنصوص عليه في المادة 88 من الدستور بدعوة مجلس الأمة لاجتماع غير عادي بناء على طلب هذه الأغلبية لذلك ومنعا لأي لبس حول مدى صحة انعقاد الجلسة في حالة عدم حضور الحكومة.

وأعد هذا الاقتراح بقانون الذي ينص على إضافة فقرة خامسة إلى المادة 74 من القانون رقم 12 لسنة 1963 في شأن اللائحة الداخلية لمجلس الأمة تقضي بوجوب عقد الجلسة متى اكتمال النصاب القانوني من دون أن ينال من صحة انعقادها أن يكون جميع الأعضاء الحاضرين من غير الوزراء.

إن استمرار القول إن المادة 116 من الدستور تتطلب حضور الحكومة كشرط لصحة اجتماعات مجلس الأمة، وإن غيابها المتعمد المعذور النصاب وعدم انعقاد اجتماعات المجلس يعني أن للحكومة، منفردة، أن تتحكم وتسيطر على عقد اجتماعات المجلس، فهي إن أرادت للمجلس أن يجتمع حضرت الجلسة، وإن أرادت

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	١١-٢-٢٠٢١	١٢	١٦٠٩٠

الجريدة

مجلس أمة

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

الخليفة بلا حصانة اليوم بقضية الانتخابات الفرعية

«الصحية»: الحكومة متمسكة بقرار غلق المحلات والأنشطة التجارية

محيي عامر

مع نهاية الدوام الرسمي اليوم تسقط حصانة النائب مرزوق الخليفة في قضية المشاركة في انتخابات فرعية، إذ يكون قد مر شهر على طلب النيابة العامة برفع الحصانة عنه، ولم يتخذ المجلس قراراً بشأنه، نتيجة تعليق جلساته.

وكانت النيابة العامة أحالت طلبها إلى مجلس الأمة برفع الحصانة عن الخليفة في القضية رقم 2073 حصر نيابة العاصمة بتاريخ 12 يناير الماضي، وأنجزت اللجنة التشريعية تقريرها بشأنه وانتهت فيه إلى رفض رفع الحصانة عنه بتاريخ 18 يناير الماضي، لكن المجلس لم يتخذ قراراً به بسبب عدم قدرته على الاجتماع نتيجة استقالة الحكومة، ما يعني رفعها تلقائياً لمرور شهر على الطلب دون اتخاذ قرار من المجلس بشأنه.

وفي وقت واصلت اللجنة التنسيقية لمجموعة الـ16 عقد اجتماعاتها مع الحكومة، حيث عقدت اجتماعاً أمس مع وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة مبارك الحريص للترتيب للقوانين التي سيتم إقرارها في أول جلسة بعد تشكيل الحكومة، والمتمثلة في تعديل النظام الانتخابي والحريات، أرجأت لجنة الداخلية والدفاع البرلمانية، في اجتماعها أمس، بت تعديلات قانون الانتخابات، وطلبت رأياً مكتوباً من وزارة الداخلية في الاقتراحات النيابية المقدمة.

إلى ذلك، وبينما ناقشت لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية البرلمانية مشروع قانون بشأن تعديل بعض أحكام القانون 8 لسنة 1969 بشأن الاحتياطات الصحية للوقاية من الأمراض السارية، كشفت اللجنة أن الحكومة، متمسكة بقرارها بشأن إغلاق الأنشطة التجارية.

وقال مقرر اللجنة النائب سعدون حماد، في تصريح، إن اللجنة بحثت مع وزارة الصحة ممثلة بوكيلها والوكلاء المساعدين الأسباب التي بنيت عليها الإجراءات الجديدة من غلق المطار وبعض الأنشطة التجارية، وما إذا تمت بناء على دراسة أم لا. وبين حماد أن اللجنة أبدت رأيها بأن الإجراء السليم يكون بإحكام السيطرة على المنافذ وإجراء فحص الـ (PCR) لجميع القادمين من الخارج وعدم السماح بالدخول إلى حين ظهور النتائج، وعدم تحميل المواطنين نتائج غلق المحلات والأنشطة التجارية.

وأكد أن السلطات الصحية متمسكة بقرارها بشأن غلق المحلات والأنشطة التجارية، وفي المقابل فإن اللجنة متمسكة برأيها في إعادة النشاط للمحلات وإحكام السيطرة على المنافذ، مشدداً على أن الحكومة مطالبة بصفة عاجلة بتعديل قرارها وإعادة فتح الأنشطة؛ لأنه من غير الجائز غلقها بدون تعويض المواطنين.

وأكد أن السواد الأعظم من المواطنين لديهم محلات وأنشطة تجارية ولم يحصلوا على قروض من الصندوق الوطني لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وبالتالي يجب أن يتخذ قرار بتأجيل سداد القروض لجميع المواطنين.

وقال حماد إن الحكومة إذا لم تعجل بإعادة فتح المحلات "فسنضطر لتقديم تشريع لتعويض جميع المواطنين المغلقة محلاتهم".

من جهته، استغرب عضو اللجنة النائب د. صالح المطيري عدم التزام بعض الجهات الحكومية بتعاميم ديوان الخدمة المدنية التي توصي بالتشدد في الإجراءات الاحترازية وتخفيض نسب الحضور.

وقال المطيري إن اجتماع اللجنة ناقش الإجراءات الاحترازية خاصة بعد تطور الأوضاع واشتراطات منظمة الصحة العالمية، وذلك بحضور ممثلين عن "الصحة".

واستغرب من قيام بعض الجهات الحكومية بعدم الالتزام بتعليمات ديوان الخدمة المدنية، مشيراً إلى أن هناك عددا كبيرا من الشكاوى من الموظفين بخصوص هذا الأمر.

وطالب المطيري الجهات الحكومية بالالتزام بتعاميم ديوان الخدمة المدنية، مؤكدا ان هناك شكاوى متعددة تجاه وزارة التعليم العالي التي لم تطبق الاجراءات الاحترازية ولم تخفض نسبة الحضور.

«الصحية» في اجتماعها أمس

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	١١-٢-٢٠٢١	٥	٤٥٦٥

القدس
محطات دولية
وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

الرئيس السابق غاضب من المرافعة الأولى

محاكمة ترامب «دستورية».. ومحاميه يثير زوبعة سخرية

بعد طول انتظار، اعتلى بروس كاستور، محامي الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب، المنصة، وترافع عنه في أولى جلسات محاسبته، لكن مرافعته حفلت باستطرادات وإطنابات لا حصر لها، وأغدق على مستمعيه بالاستعارات المبهمة.

ولدى خروجه وفريق الدفاع من القاعة، لم يتردّد الديموقراطيون في رميهم بالتعليقات الناقدة، فالسيناتور ريتشارد بلومنثال أكد أنه سيعيد قراءة النص لمعرفة ما إذا كان سيتمكن من العثور على فقرة واحدة متماسكة.

أما جون كورنين السيناتور الجمهوري، فأوضح أن المحامي تكلّم من دون أن يقول شيئاً، مضيفاً: «لقد سمعت كثيرين يترافعون ولم يكن من أفضلهم».

بدورها، أعربت الجمهورية ليزا موركوفسكي عن صدمتها من أدائه: «لم أفهم إلى أين يريد الوصول».

حتى مواقع التواصل الاجتماعي سخرت منه أيضاً، وتساءل أحد الرواد عمّا إذا كان هذا المحامي قد حصل على شهادته الجامعية من ماكينة لتوزيع العلكة.

أما ترامب فقد كان في موقف لم يحسد عليه، إذ نقلت شبكة «سي إن إن» أنه كان على وشك الصراخ أثناء استماعه تلك المرافعة السيئة. لكنّ كل هذه الانتقادات لم تزعزع ثقة كاستور بنفسه، إذ قال للصحافيين إنّ اليوم كان جيّداً، وإنّه لن يغيّر أيّ شيء في أسلوبه.

إجماع جمهوري ديموقراطي

هكذا إذاً، اختتم اليوم الأول من محاكمة ترامب، بإجماع على دستورية مساءلته، بغية عزله أولاً، والتأكيد على أن أداء محاميه كاستور كان دون المستوى ثانياً.

وفيما لا يزال احتمال تبرئة المتهم الأكثر ترجيحاً حتى الآن، إذ إن الإدانة تتطلب أغلبية الثلثين، وهو أمر شبه مستحيل، أصر مجلس الشيوخ على المضي في تطبيق القانون قدماً.

وقدم المكلفون بمحاكمة ترامب حججهم وعرضوا مشاهد مصورة لمناصريه وهم يقتحمون الكابيتول في 6 يناير، موثقين تحطيم الأبواب والدخول عنوة ونشر أعمال شغب أسفرت عن سقوط خمسة قتلى. وبموجب قواعد العزل المتبعة في البلاد، أمام كل طرف 16 ساعة لعرض الملف، بدأت ظهر الأربعاء. وصوّت أعضاء مجلس الشيوخ بتأييد 56 ومعارضة 44 على دستورية المحاكمة، رافضين محاولة إسقاطها.

> رئيس الادعاء لم يستطع حبس دموعه: المهاجمون ضربوا شرطياً بلا رحمة

وقال جايمي راسكن أحد المدعين الديموقراطيين: «إن لم يكن ذلك يستحق العزل فلا أرى شيئاً آخر يستحق ذلك».

في المقابل، أكد ديفيد شون محامي ترامب أن مجلس الشيوخ لا يملك صلاحية محاكمة ترامب بعد خروجه من السلطة، محذراً من أن هذه الإجراءات ستمزق هذا البلد.

أما الجمهوري بيل كاسيدي، فغرّد أن الديموقراطيين لديهم حجج دستورية أقوى بكثير من محامي ترامب.

ذرف دموع

لم تقتصر الجلسة الأولى على السخرية من فريق الدفاع فقط، حيث ذرف جيمي راسكين مدير فريق المساءلة في مجلس النواب الدموع أثناء عرض القضية ضد ترامب. وروى كيف دفنت عائلته قبل يوم واحد فقط من 6 يناير ابنه تومي، الذي توفي منتحراً، قبل أسبوع من أحداث الكونغرس.

ورغم حزنه، فقد أوضح أنه صمم على العودة إلى العمل في 6 يناير، لمجادلة اعتراضات الجمهوريين على إحصاء الهيئة الانتخابية.

وتحدث عن وحشية بعض المهاجمين، وكيف أن أحدهم ضرب شرطياً بلا رحمة وعذّب آخر بواسطة عمود عليه علم، دافع عنه بحياته.

وختم مرافعته قائلاً: «لا يمكن أن يكون هذا مستقبل أميركا».

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	٢٠٢١-٢-١١	٢٠	١٧٠٢٢

وفيـــات

الوفيات

● وهف شمروخ وهف المطيري، 84 عاماً، (شيع)، تلفون: 50016166، 99075708، 50221999

● سارة إسماعيل الفرحان، أرملة/ ناصر يوسف النشيط، 91 عاماً، (شيعت)، تلفون: 98844407

● ابتسام عبدالعزيز حمد الهدلق، زوجة/ عبدالله سعد الشامري، 60 عاماً، (شيعت)، تلفون: 55601601

● هيثم يعقوب عبدالله علي بولند، 53 عاماً، (شيع)، تلفون: 66054666

● حسين مطر عباس الضفيري، 50 عاماً، (شيع)، تلفون: 67667762

● عبدالله حمد السهيل، 72 عاماً، (شيع)، تلفون: 55237733

● سلمان مختار اسفنديار كمال، 72 عاماً، (شيع)، تلفون: 66632144، 97869411

● يونس غانم يعقوب الياسين، 70 عاماً، (شيع)، تلفون: 99679597

● سعد جاسم محمد القديري، 46 عاماً، (شيع)، تلفون: 50113119، 55424400

● حميد عبدالرسول زيد القلاف، 82 عاماً، (شيع)، تلفون: 99698000، 97755448

«إنّا لله وإنّا إليه راجعون»